

دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحقيق فروض نظرية الوكالة

سوق العراق للأوراق المالية انموذجاً – دراسة تحليلية

م.م. وفاء مكي رشيد**

م.م. جاسم محمد حسو*

المستخلص

تقوم نظرية الوكالة على أساس العلاقة التعاقدية بين المساهمين والادارات التنفيذية، اذ يقوم الطرف الأول (الأصيل) بتوكيل الطرف الثاني (الإدارة) بمهام إدارة واستثمار اموالهم لغرض تعظيم العوائد وعلى أساس الأجور والحوافز التي يتم الاتفاق عليها، الا انه يحدث في كثير من الأحيان قيام الإدارة باستغلال واحتكار المعلومات التي تمتلكها لتحقيق منافع شخصية دون الاكتراث بالأضرار الناجمة لحقوق المساهمين. لذلك يهدف البحث الى ابراز أهمية ودور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للمعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وما ينتج عنها من توفير تلك المعلومات لجميع المستخدمين والمتعاملين في السوق بالكمية والجودة المناسبة فضلاً عن توحيد توقيتات عرض تلك المعلومات، ما يعني تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات او الغائها ومن ثم تحقيق كفاءة السوق التي تعتمد على إتاحة جميع المعلومات المتعلقة بالشركات على حد سواء.

وقد توصل البحث الى العديد من النتائج أبرزها، بلغت نسبة عدد الشركات المتداولة التي تفصح الكترونياً الى عدد الشركات المدرجة للأعوام 2012 و 2013 و 2014 (94% و 95% و 95%) على التوالي مما يدل على التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح اللازمة حسب قواعد ومعايير سوق العراق للأوراق المالية، في حين بلغ معدل دوران الأسهم المتداولة للسنتين 2012 و 2013 (18 و 19 مرة) على التوالي من خلال تداول (626 و 876 مليار سهم) وبنسبة 17.6% و 19% من مجموع الأسهم المدرجة والبالغة (3551 و 4632 تريليون سهم)، بينما بلغ عدد العقود المنفذة في عام 2012 (136039 عقد) ومن ثم انخفض عدد العقود في عام 2013 قياساً الى عام 2012 بنسبة 9% اذ بلغ (126904 عقد).

وقد اوصى الباحثان بضرورة وضع معايير خاصة بالإفصاح الإلكتروني تستند الى المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق مع التأكيد على وجود قواعد لحوكمة الشركات من خلال قانون او تشريعات واضحة تكون مرجعاً لكل الشركات المدرجة في السوق وبما يحقق العدالة والشفافية في عرض وتداول المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية/ الإفصاح - الإفصاح المحاسبي الإلكتروني - نظرية الوكالة.

The role of electronic accounting disclosure in achieving the hypotheses of agency theory: The Iraqi market for securities model

Abstract

The agency theory is based on the contractual relationship between the shareholders and the executive departments. The first party (the principal) entrusts the second party (the management) to manage and invest their money for the purpose of maximizing returns and on the basis of the wages and incentives that are agreed upon. Management to exploit and monopolize the information it owns to achieve personal benefits without paying attention to the damages caused to shareholders' rights.

Therefore, the research aims to highlight the importance and role of electronic accounting disclosure of accounting information for companies listed in the Iraqi market for securities and the resulting provision of that information to all users and dealers in the market in the quantity and quality as well as standardization of the timing of the presentation of that information, which means reducing the asymmetry of

* الجامعة التقنية الوسطى / المعهد التقني / الموصل .

** الجامعة التقنية الوسطى / المعهد التقني / الموصل .

مقبول للنشر بتاريخ 2019/4/21

information or Eliminate them and then achieve market efficiency that depends on making all information related to both companies.

The research has reached many results, most notably, the ratio of the number of companies traded electronically disclosed to the number of companies listed for the years 2012, 2013 and 2014 (94%, 95% and 95%) respectively, which shows the commitment of companies to the disclosure requirements required according to the rules and standards of the Iraqi Stock Exchange The turnover of shares traded for the years 2012 and 2013 (18 and 19 times) respectively through trading (626 and 876 billion shares), or 17.6% and 19% of the total shares listed (3551 and 4632 trillion shares), while the number of contracts executed in Thus, the number of contracts decreased in 2013 compared to 2012 by 9% to reach (12690) 4 contract).

The researchers recommended the need to set standards for electronic disclosure based on international standards of accounting and auditing with emphasis on the existence of rules of corporate governance through a clear law or legislation that will be a reference for all companies listed in the market in a manner that achieves fairness and transparency in the presentation and circulation of information to all relevant parties.

Keywords / Disclosure - Electronic Accounting Disclosure - Agency Theory.

مقدمة

يتميز الإفصاح المحاسبي الالكتروني بالشفافية في عرض المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف من خلال عدالة المحتوى المعلوماتي للتقارير والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية خاصة لتلك التي ترتبط بالأسواق المالية من خلال ادراج أسهمها وتداولها بين المستثمرين والتي يتوجب عليها وفق ضوابط تلك الأسواق الإفصاح عن كافة المعلومات المالية وغير المالية واتاحتها للجميع دون استثناء أو تحيز.

وحيث ان نظرية الوكالة تقوم على أساس العلاقة التعاقدية بين المالكين (الأصيل) والإدارة (الوكيل)، بهدف إدارة واستثمار الأموال وتحقيق العوائد المناسبة، الا ان هذه العلاقة قد تنحرف عن مسارها عندما تقرر الإدارة تحقيق مصالحها الخاصة على حساب الملاك دون تفويض أو مسوغ قانوني، ولذلك فان الفروض التي تقوم عليها تلك النظرية تسعى الى تحقيق التوافق بين أطراف العلاقة.

وعليه فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول منهجية البحث، في حين تناول المبحث الثاني الجانب النظري من خلال تحديد مفهوم الإفصاح بشكل عام فضلاً عن بيان مفهوم الإفصاح المحاسبي الالكتروني من حيث أهميته ومقوماته والمزايا التي يتمتع بها والمخاطر التي تصاحب استخدامه، وكذلك بيان مفهوم وأهمية نظرية الوكالة والفروض التي تقوم عليها ومن ثم تحديد تأثير الإفصاح الالكتروني على تلك الفروض، في حين تضمن المبحث الثالث الدراسة التحليلية للتقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لمدة ست سنوات (2012 – 2017) من خلال بعض المؤشرات التي يستخدمها السوق لقياس نشاط الشركات التي تقوم بأدراج اسهمها فيه، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية البحث

مشكلة البحث

تمثل نظرية الوكالة الشكل القانوني الذي يحدد العلاقة بين المالكين (الأصيل) والإدارة (الوكيل)، بهدف إدارة واستثمار الأموال وتحقيق العوائد المناسبة، الا ان هذه العلاقة قد تنحرف عن مسارها عندما تقرر الإدارة تحقيق مصالحها الخاصة على حساب الملاك دون تفويض أو مسوغ قانوني، ولذلك فان الفروض التي تقوم عليها تلك النظرية تسعى الى تحقيق التوازن في مصالح تلك الأطراف، وحيث ان التطور التقني في عالم المال والاعمال قد احدث طفرة نوعية في اسلوب عرض المعلومات من خلال المواقع الالكترونية للوحدات الاقتصادية او على شبكة الانترنت، مما ساهم وبشكل كبير على توفير المعلومات للمستخدمين بنفس التوقيت وشفافية عالية وذلك من خلال الإفصاح المحاسبي الالكتروني للتقارير والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية. وعليه تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي الالكتروني في تحقيق بعض فروض نظرية الوكالة في إطار من الشفافية والعدالة وبالشكل الذي يجعل لكل الأطراف الحق في الحصول على المعلومات التي تدل وبعادلة عن نتيجة النشاط والمركز المالي خلال المدة المالية دون تحقيق طرف لمصالحه على حساب الآخر؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني والذي يتميز بالشفافية في عرض المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف من خلال عدالة المحتوى المعلوماتي للتقارير والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية في أسواق المال والأعمال التي تبين نتيجة النشاط لتلك الوحدات خلال المدة المالية الخاصة لتلك التي ترتبط بالأسواق المالية من خلال إدراج أسهمها في الأسواق المحلية والدولية والتي يتوجب عليها وفق ضوابط تلك الأسواق الإفصاح عن كافة المعلومات المالية وغير المالية واتاحتها للجميع دون استثناء أو تحيز.

أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

1. بيان مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأهميته وفوائده ومقوماته.
 2. تحديد مفهوم نظرية الوكالة
 3. بيان الفروض التي تقوم عليها نظرية الوكالة.
 4. بيان تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الفروض التي تقوم عليها نظرية الوكالة.
- فرضية البحث:** يقوم البحث على أساس الفرضية الرئيسية التي مفادها " يسهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحقيق بعض فروض نظرية الوكالة، وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية الآتية:
1. يسهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في إثبات فرضية كفاءة السوق.
 2. يسهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في معالجة فرضية عدم تماثل المعلومات.

خطة البحث: لقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول منهجية البحث، في حين تناول المبحث الثاني الجانب النظري من خلال تحديد مفهوم الإفصاح بشكل عام فضلاً عن بيان مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من حيث أهميته ومقوماته والمزايا التي يتمتع بها والمخاطر التي تصاحب استخدامه، وكذلك بيان مفهوم وأهمية نظرية الوكالة والفروض التي تقوم عليها ومن ثم تحديد تأثير الإفصاح الإلكتروني على تلك الفروض، في حين تضمن المبحث الثالث الدراسة التحليلية للتقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لمدة ست سنوات (2012 – 2017) من خلال بعض المؤشرات التي يستخدمها السوق لقياس نشاط الشركات التي تقوم بأدراج أسهمها فيه، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

أسلوب جمع البيانات: لتحقيق أهداف وفرضيات البحث فقد اعتمد في الجانب النظري على الكتب والمراجع العلمية، والرسائل والاطاريح الجامعية التي تناولت الموضوع، فضلاً عن الاستعانة بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، أما في الجانب العملي فتم الاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية لمدة ست سنوات (2012 – 2017)³⁵ من خلال تحليل بعض المؤشرات التي يعتمد عليها السوق لبيان نشاط الشركات المدرج أسهمها والتي تعتمد وبدرجة عالية على الإفصاح الإلكتروني للبيانات والمعلومات الخاصة بتلك الشركات خلال السنة المالية.

المبحث الثاني**الجانب النظري**

يتناول هذا المبحث بيان مفهوم الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح الإلكتروني بشكل خاص وأهميته والمعايير الخاصة به، فضلاً عن بيان مفهوم نظرية الوكالة وأهم المشاكل التي تندرج ضمنها، والفرضيات التي تقوم عليها تلك النظرية مع إيضاح تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على تلك الفرضيات.

أولاً الإفصاح: الإفصاح لغة يعني أفصح عن الشيء أي بيّنه وكشفه، والمصدر " أفصح " تكلم بفصاحة وصار فصيحاً، أما الإفصاح اصطلاحاً فيعني الإفصاح عن الحقائق والتفاصيل عن حالة شركة معينة (موقع المعاني الإلكتروني: بدون سنة نشر: 1). أما الإفصاح المحاسبي فيعني " إعلان أو كشف عن القوائم والتقارير المالية الخاصة بالشركات بلغة مفهومة لجميع مستخدميها لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة الخاصة بالاستثمار أو الإقراض أو أي قرارات أخرى. " (الساعدي والبياتي: 2012: 4). ويمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه " إظهار المعلومات المالية سواء الكمية أو الوصفية في القوائم المالية، وفي الهوامش والجداول والملاحظات المكملة مما يجعل من القوائم المالية غير مضللة وملائمة للمستخدمين وذلك لغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة (صالح: 2015: 89).

يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على أنه " نشر القوائم والتقارير المالية والإيضاحات والهوامش وتقارير المدققين الخارجيين وتقارير الإدارة وأية تقارير أخرى مهمة لفهم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة على شبكة الانترنت، وهذه القوائم والتقارير قد تكون فصلية أو سنوية، كما أن بعض البيانات المالية والوصفية يتم الإفصاح عنها أنياً (البوجي: 2015: 22). وعرفها الغرابوي على أنها " استخدام الشركات شبكة

³⁵ لم يتم إرفاق التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية التي تم اعتمادها لأغراض الدراسة ضمن ملاحق البحث بسبب كثرة عدد الصفحات ويمكن الرجوع إليها من خلال الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية / تقارير السوق / التقارير السنوية.

المعلومات الدولية (الإنترنت) في عرض المعلومات الخاصة بها سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية بهدف تحقيق أهداف المستفيدين من تلك المعلومات (الغرباوي: 2007، 139).

بينما أشار دشايش الا ان الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يعمل على توفير معلومات مالية وغير مالية للمستخدمين دون لبس أو تظليل، بسرعة وتوقيت مناسب على اعتبار أن المعلومة المالية تسهل للعديد من الفئات المختلفة داخل وخارج الشركة اتخاذ قرارات تتسم بالرشد اعتمادا على دقتها وصحتها (دشايش: 2016: 1).

ومما تقدم يتبين بان الشركة تكون مطابقة للإفصاح الإلكتروني إذا كانت تمتلك موقعا لها على شبكة الإنترنت او مواقع خاصة بها تحتوي على مجموعة كاملة من القوائم المالية والتفسيرات المتممة لها وتقرير المدقق الخارجي، او تقارير مالية قد تكون فصلية او سنوية، او أداة ربط تفاعلية بالقوائم المالية للشركة في مكان آخر بالإنترنت.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الإفصاح هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية وهي كالآتي (عومرية: 2014: 34 – 35):

1. **العوامل بينية:** تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البينية، وقد يرجع سبب هذا الاختلاف إلى السلطة التي تشرف على الشركات وتراقبها ومدى حاجة المستفيدين لها.
2. **المعلومات المالية:** تتأثر درجة الإفصاح في القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من المقومات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها المستفيدين منها، وأن تكون هناك مصداقية بهذه المعلومات بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة.
3. **العوامل ذات العلاقة بالشركة:** من بين العوامل المتعلقة بالشركة والتي تؤثر على مستوى الإفصاح، عامل حجم المشروع أو مجموع الأصول حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية وتقديمها بشكل عادل وتوقيت مناسب للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى، فضلا عن عامل آخر هو تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية حيث يؤثر مباشرة في زيادة درجة الإفصاح حسب الضوابط والتعليمات الخاصة بالأسواق المالية، وأخيرا اجراءات المدقق الخارجي، الذي يقوم بتدقيق حسابات الشركة من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها عليه القانون.

ثالثا: مميزات الإفصاح الإلكتروني يتميز الإفصاح الإلكتروني بالعديد من المزايا يمكن توضيحها بالآتي (والى: 2013: 74):

1. يعد نشر التقارير والقوائم المالية على شبكة الانترنت اقل كلفة ان لم تكن معدومة قياسا الى تكاليف النشر والطبع والتوزيع عند الإفصاح عنها بشكل تقليدي.
2. تسهل عملية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية الوصول الى أكبر عدد ممكن من المستخدمين، وبالتالي الوصول غير المقيد للمعلومات عالميا.
3. سرعة العرض والتحديث السريع للمعلومات والبيانات المنشورة من قبل الشركة.
4. يساعد الإفصاح الإلكتروني المستخدمين بالوصول إلى بيانات محددة لمختلف البدائل المتاحة أمامهم بسرعة وجهد أقل، وإجراء المقارنات اللازمة، فضلا عن معالجة تلك البيانات باستخدام الحاسوب، حيث تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث السريع عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقا في الوقت الذي كان يتطلب الحصول على تلك البيانات وقت وجهد أكثر.

5. يمكن الإفصاح الإلكتروني مستخدمي البيانات من تحميل المعلومات المنشورة على شبكة الانترنت او موقع الشركة إلى حساباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم في وقت لاحق.

رابعا المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت: ان بروز العديد من المميزات للإفصاح المحاسبي الإلكتروني لا يعني اغفال او تجاهل بعض المخاطر التي ترافق عملية استخدامه عند توظيفه في مجال الاعمال، وعليه تعرض التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت الى مجموعة من المخاطر التي تؤثر على مصداقيتها ومنها (احمد: 2016: 8 – 9):

1. اختلاف مضمون التقارير المالية: ان كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت تعود لتقدير مدير والشركات والاطراف المسؤولة عن سياسات الافصاح مما يؤثر على جودة وموثوقية تلك المعلومات للمستخدمين لها خاصة عندما يقرر المديرون الافصاح عن بعض المعلومات واخفاء القسم الاخر.
2. نشر معلومات لم يتم اعتمادها من قبل المدقق الخارجي: وتعني قيام بعض الشركات بنشر التقارير المالية والتي تتضمن معلومات لم يتم تدقيقها او الإشارة الى ذلك، ومن ثم يعتقد المستخدمون بانها مدققة ويمكن الاعتماد عليها.
3. صعوبة فحص واختبار المعلومات الواردة بالتقارير المالية الإلكترونية: قد يواجه المدقق الخارجي صعوبة في تدقيق المعلومات الواردة بالتقارير المالية وذلك بسبب ضيق عامل الوقت الذي تتطلبه عملية التدقيق والمطالبات المتكررة بنشر التقارير المالية والافصاح عنها وبالتالي ينتج عنها قصورا في عملية التدقيق، ولذلك يجب ان

تكون الرقابة الداخلية على مستوى عال من الدقة عند ادخال البيانات ومراجعتها لمنع حدوث اخطاء قد تترتب عليها مؤشرات سلبية على كافة أنشطة الشركة وبالتالي فقدان الثقة بتعاملاتها مع الآخرين.

4. تحريف أو حذف بعض المعلومات الواردة بالتقارير المالية الالكترونية: والتي قد تحصل عند تعرض المواقع الالكترونية للشركة للاختراق أو قرصنة إذا لم يكن لديها وسائل حماية على نحو كاف تضمن عدم اختراق معلوماتها من عمليات الوصول غير المصرح به.

5. اختلاف الخصائص النوعية لمعلومات تقارير الاعمال: فقد أحدث الانترنت ثورة كبيرة في مجال ملائمة المعلومات، إذ تميز الافصاح الالكتروني بالتوقيت المناسب وبتوفير معلومات غير مالية تدعم المقدرة التقييمية والتنبؤية للمستثمرين والدائنين، الا ان المعلومات المالية المنشورة على الانترنت قد لا تعبر بصدق عن الوضع المالي للشركة فهي قد تكون متحيزة وغالبا ما تعبر عن وجهة نظر الإدارة.

خامسا: مقومات الإفصاح الالكتروني يتطلب الافصاح الالكتروني مجموعة من المقومات اهمها الاتي (رمضان والشجيري: 2009: 22):

1. توافر الاجهزة والبرامج الالكترونية الخاصة بتشغيل، معالجة، عرض، واسترجاع البيانات.
2. تصميم موقع الكتروني للشركة على شبكة الانترنت يتم ادارته والاشراف عليه من قبل متخصصين، فضلا عن وجود اساليب واجراءات خاصة بالرقابة الداخلية لتوفير اجراءات الامن والحماية للمعلومات.
3. تهيئة الكوادر البشرية المتخصصة في مجال المحاسبة والبرمجيات.
4. اصدار معايير خاصة لتنظيم عملية الافصاح الالكتروني.

سادسا: معايير الافصاح الالكتروني هناك مجموعة من المعايير الخاصة بالافصاح الالكتروني على الإنترنت، والتي يتطلب التأكد من وجودها وتنفيذ الشركة لها عند نشرها التقارير والقوائم المالية الخاصة بها على مواقعها على شبكة الإنترنت (عبد الوهاب: 2005: 9 – 25):

1. عدم اختلاف المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة على الإنترنت مع محتويات التقارير المعدة بصورة تقليدية والمنشورة بأساليب أخرى مثل الصحف.
2. تعيين قسم خاص من موقع الشركة على الإنترنت الذي يتم عرض التقرير المالي فيه بشكل منفصل عن باقي أجزاء الموقع حتى يسهل للمستخدمين الوصول إليه، مع التأكيد على انه يخضع للرقابة والمتابعة بواسطة المدقق الخارجي.

3. عند نشر القوائم والتقارير المالية بشكل أكثر تفصيلاً عن القوائم المالية المنشورة بالطرق التقليدية فإن على الشركة أن تؤكد أن البيانات المنشورة بموقعها على الإنترنت تطابق البيانات المنشورة تقليدياً إلا أنها تحتوي على تفاصيل أكثر، فضلاً عن ضرورة ذكر المبادئ المحاسبية التي استخدمتها في إعداد تلك القوائم إذا كان هناك تغيير في المبادئ المستخدمة عن الفترات السابقة.

4. إذا قامت الشركة بنشر تقريرها المالي عبر شبكة الإنترنت بلغات مختلفة عن لغة التقرير الأصلية فينبغي أن يقوم المدقق الخارجي بمراجعة تلك التقارير على مسؤولية الشركة، وإذا لم تكلفه الشركة بذلك فإن عليها أن تنص وبكل صراحة عن أي تقرير مترجم بلغة أخرى.

5. يتطلب الإبقاء على مكان وصفحات التقرير في نفس موقع الشركة على شبكة الإنترنت بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليه عند الحاجة، وينبغي أن يكون ذلك لفترة محددة على ان يتم الإعلان عن ذلك على نفس الموقع، مع تحديد تاريخ النشر وتاريخ آخر تعديل تم عليه.

6. تقديم المعلومات الأساسية للمستخدمين بشكل يمكن حفظه وتحمله على الأقراص المدمجة أو اية وسيلة الكترونية بطريقة تمكنهم من إجراء التحليلات المالية على معلومات التقرير دون الحاجة إلى الرجوع مرة أخرى لموقع الشركة التي قامت بالنشر على شبكة الإنترنت.

سابعا: نظرية الوكالة

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح والاهداف بين المساهمين ومجالس الإدارات في الشركات، وذلك من خلال رؤيتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية على أساس العقد القانوني بين الأطراف المختلفة في الشركة، والتي من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى، إذ أن الأخلاق تشكل أساس سلوك مجتمع الاعمال سواء كان ذلك على مستوى مجلس الإدارة، أو الموظفين، فالثقافة الأخلاقية في عملية اتخاذ القرار يمكن ملاحظتها ليس في الشركات الكبيرة وإنما على مستوى صغار الشركات، وعليه فإن ديمومة الأعمال تعني قدرة إدارة الشركات على التعامل مع المالكين، فالمالكون يحتاجون إلى الشعور بأن إدارة الشركة تتعامل مع مصالحهم ب نزاهة وشفرة، وهذا بدوره يعتمد على التزام إدارة الشركة بتنفيذ العقود والالتزام بالقانون وحقوق المساهمين، وبما لا يخل بالتزام المالكين اتجاههم من أجور ومكافئات، ومن أجل المحافظة على علاقة فعالة بين المالكين ومجالس إدارة الشركات، ينبغي أن تتوفر

درجات عالية من الثقة بين الطرفين، وهذا يعني توافر أربعة مبادئ من مبادئ حوكمة الشركات (مؤسسة التمويل الدولي – الدليل السابع:- 2008: 9 – 10):

1. **الشفافية:** ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح وبكل شفافية للمالك والمساهمين اسباب اتخاذ أي قرار مادي او جوهري بخصوص نشاط الشركة.
 2. **المساءلة:** ضرورة اخضاع أعضاء مجلس الإدارة للمساءلة والمحاسبة عن قراراتهم من قبل المساهمين.
 3. **العدالة:** ينبغي أن يتمتع جميع حملة الاسهم بالمساواة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وبشكل عادل بعيدا عن التحيز لطرف على حساب طرف اخر.
 4. **المسؤولية:** ضرورة قيام أعضاء مجلس الإدارة بأداء مهامهم بأمانة واستقامة ونزاهة.
- ويمكن تعريف نظرية الوكالة على انها " مجموعة من العلاقات القانونية التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الاصيل / الوكيل)، وعلى أساس العقد المبرم بينهما يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الاصيل، وعليه يمكن النظر إلى الشركة على إنها ائتلاف لعدد من العلاقات الثنائية، مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي الخ (الشيرازي: 1990: 104)، وعرفها آخرون على انها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وان وجود الشركات يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود المتفق عليها، اذ ان عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات تخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط الشركات العامة لعقود التوظيف الخاصة بها (حماد: 2008: 69).
- تاسعا: فروض نظرية الوكالة** تقوم نظرية الوكالة على عدة فروض يمكن اجمالها بالآتي (أبو خلف: 2017: 1) و(نوري وسلمان: 2014: 14-15):

1. **فرضية كفاءة السوق:** تقوم هذه الفرضية على أساس تعظيم القيمة السوقية للشركة من خلال تعظيم القيمة السوقية لأسهمها، ويعتمد ذلك بشكل خاص على كمية ونوعية المعلومات التي توفرها الشركة للمستخدمين دون استثناء ويتوقع مناسب وبالتالي لن يتمكن طرف من تحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر.
2. **فرضية عدم تشابه المعلومات:** والتي تفترض أن المساهمين غير قادرين على متابعة ومراقبة الأعمال الإدارية التي تقوم بها الادارة، وبالتالي فان المعلومات التي يحصلون عليها لا تكون متماثلة او متطابقة مع المعلومات التي يمتلكها المديرون بحكم موقعهم الاداري والتي يستخدمونها لأهدافهم الخاصة والتي تتعارض مع اهداف المساهمين.
3. **فرض اختلاف الأولويات بين أطراف العلاقة:** يقوم هذا الفرض على أساس الاختلاف بين اهداف ورغبات كلا من الاصيل والوكيل، فبينما يتوقع الاصيل من الوكيل ان يبذل أقصى ما لديه من جهد او عمل لقاء اجر معقول ومناسب، فان الوكيل يسعى الى تحقيق أقصى منفعة والحصول على المكافآت والحوافز مقابل جهد اقل.
4. **فرض الاختلاف في تحمل المخاطر:** يستند هذا الفرض على أساس اختلاف المواقف بين الاصيل والوكيل من ناحية المخاطر المصاحبة لبيئة الاعمال، فبينما يكون الاصيل متحفظا تجاهها، نجد ان الوكيل يتجنبها خشية على منفعته، ويعني ذلك انه يتطلب من الاصيل أن يقوم بجعل الوكيل يتحمل كل المخاطرة أو جزء منها لكيلا يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الاصيل ومن ثم تضارب المصالح وبالتالي يمكن المشاركة بالمخاطرة.
5. **فرض التصرف الرشيد:** يقوم هذا الفرض على أساس امتلاك المدراء لمعلومات خاصة بالشركة والتي تخولهم إدارة واستثمار أموال المالكين الا انها تعمل على استغلال تلك المعلومات لتحقيق وتعظيم منافعها على حساب مصالح المالكين، والدليل على ذلك السلوك الإداري في الحرص على تحقيق المصلحة هو استهلاك بعض موارد الشركة على شكل أجور إضافية وحوافز مالية، وتجنب المواقف التي تنطوي على المخاطرة.

عاشرا: الأعباء المالية المترتبة على تطبيق نظرية الوكالة

إن عملية تنظيم العقد بين أطراف نظرية الوكالة يعدها البعض الهدف الرئيسي لها، وذلك بغرض تخفيض الأعباء المترتبة بها، فضلا عن تقليل أي حالة تعارض او تضارب في المصالح بين تلك الأطراف (التميمي: 2008: 25). وتترتب على العمل بتلك النظرية بعض الأعباء التي يتحملها المالكون بهدف التأكد من التزام الوكيل ببند العقد المبرم بين الطرفين، ومن هذه الأعباء (شبيب: 2017: 36):

1. تكاليف المتابعة والإشراف. 2. تكاليف المنع. 3. التكاليف والخسائر الباقية.
- ويمكن توضيح فلسفة المحاسبة بخصوص تلك الأعباء المالية على انها تكاليف يتحملها المالكون للإشراف والرقابة على تصرفات الإدارة للتأكد من التزامها بما تم الاتفاق عليه عند توقيع العقد القانوني بينهما ومن الأمثلة على ذلك تكاليف الاستعانة بالمدقق الخارجي عند تدقيق الحسابات الختامية للشركة، فضلا عن نظام الحوافز والمكافآت التي تمنح للمدراء على أساس الربح المحاسبي الذي يتحقق في نهاية الدورة المحاسبية، اما التكاليف او الخسائر المتبقية فتشكل الفرق ما كان يمكن للاصيل القيام بمهام إدارة الشركة بنفسه وبين الأجر والمكافآت الممنوحة للإدارة بعد توقيع عقد الوكالة بينهما.

حادي عشر: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الالكتروني والفروض التي تقوم عليها نظرية الوكالة

يعد النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية أحد وسائل الإفصاح الإلكتروني من أجل الاستفادة من التقنيات الحديثة في توصيل المعلومات للمستخدمين بهدف اشباع حاجاتهم وورغباتهم وبما يحقق مبدأ الشفافية في عرض وتوصيل تلك المعلومات. وعليه يعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بمثابة الحل العملي للفروض التي تقوم عليها نظرية الوكالة التي تسعى جاهدة لمعالجة مشكلة تعارض المصالح بين أطراف العقد المبرم. وسيحاول الباحثان بيان تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لكل فرض من تلك الفروض بشكل مستقل:

1. **التأثير على فرض كفاءة السوق:** تشهد أسواق راس المال في عصرنا الحالي أعظم وأسرع التغيرات فالأسواق تتمتع بقدر كبير من الحرية في إدارة الأحداث الاقتصادية وبات تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود بلا حواجز أو رسوم، ويعود الفضل للطفرة الهائلة في مجال تقانة المعلومات من خلال توفير المعلومات عن حركة الأسواق المالية والأدوات المالية المتداولة فيها (الشحادة: 2005: 2). ومن هنا يبرز دور الإفصاح الإلكتروني في ترشيد قرارات المستثمرين وتعظيم دور الأسواق المالية عن طريق استخدام التقانات الحديثة في توفير المعلومات المحاسبية، وبالتالي تعظيم المنفعة للمستثمرين والأسواق المالية وللشركات المدرجة وكالاتي (دلال باشي والدباغ: 2013: 151):

أ. **للأسواق المالية:** إذ ان توسع نطاق أسواق المال وارتفاع حجم التبادل فيها نتيجة الشفافية واضفاء الطابع الديمقراطي في ظل الإفصاح الإلكتروني.

ب. **للمستثمرين:** توفير المعلومات لكل المستثمرين داخل السوق او خارجه من خلال تواجدهم الافتراضي على شبكة انترنت.

ج. **للشركات:** اذ أصبح من السهل على الشركات الاكتتاب العام وزيادة راس المال وتحقيق نمو لتلك الشركات خلال فترة قياسية، وبالتالي فان فرص نمو تلك الشركات تعتمد على ارتفاع اسعار اسهمها ومن ثم تكون لديها دوافع كبيرة لتزويد المستثمرين بالمعلومات الفورية بهدف الحفاظ على مستوى مرتفع لأسعار ولا يتحقق ذلك الا من خلال الإفصاح الإلكتروني.

2. **التأثير على فرض عدم تماثل المعلومات:**

تبرز مشكلة عدم تماثل المعلومات عندما تكون المعلومات فيها متاحة لطرف واحد (الإدارة) على حساب الطرف الثاني (المالك)، وينتج عنها عدم امكانية الوصول إلى المعلومات للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي وعلى ضوء نظرية الوكالة فان التواصل سيكون غير كفء بين الأصيل والوكيل، ويظهر تأثير ذلك جليا على العديد من القرارات المالية مثل سياسات توزيعات الأرباح التمويل، الإفصاح الاختياري للمعلومات، خاصة عندما ال تكون لدى الادارة الرغبة في الإفصاح عن كل المعلومات بهدف استخدامها لتحقيق عوائد او مكاسب شخصية (محب ولعقون : 2017: 13)، ولذلك فان هناك علاقة عكسية بين الإفصاح وعدم تماثل المعلومات، اذ يؤدي تحسين مستويات الإفصاح الى تحسين جودة المعلومات وبالتالي تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات فضال عن تخفيض تقلبات أسعار الأسهم، اما عند تدني مستوى الإفصاح فان ذلك يؤدي بالنتيجة الى تدني جودة المعلومات وبالتالي زيادة حالة عدم تماثل المعلومات (غني: بدون سنة نشر: 2)

ومما تقدم يتضح التأثير الإيجابي للإفصاح المحاسبي الإلكتروني على فرضيتي كفاءة السوق وعدم تماثل المعلومات كإطار جامع لبقية الفروض الأخرى، وبالتالي تعد هذه الممارسة علاجاً فعالاً للمشاكل الناتجة عن حالة تعارض المصالح وفق نظرية الوكالة من جانب وتشكل حالة من الاستقرار المالي والاقتصادي في الأسواق المالية من جانب آخر من خلال تحقيق التالي:

أ. تحقيق كفاءة السوق المالي والغاء حالة عدم تماثل المعلومات عن طريق نشر وتشجيع ثقافة الشفافية والعدالة في عرض وتداول المعلومات.

ب. تعزيز الثقة بالتقارير والقوائم المالية للشركات المفصح عنها الكترونياً في أسواق المال.

ج. ارتفاع حجم التداول على أسهم الشركات التي تفصح عن معلوماتها الكترونياً وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية للأسهم والتي ينتج عنها تعظيم العوائد للمالك.

د. إرضاء المستثمرين الحاليين والعمل على جذب مستثمرين محتملين.

المبحث الثالث

الدراسة التحليلية

تقوم الدراسة على أساس تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية لمدة ست سنوات (2012- 2017) من خلال بعض المؤشرات³⁶ الواردة في تلك التقارير والتي يعتمدها السوق لقياس نشاط الشركات من خلال الإفصاح الإلكتروني للبيانات والمعلومات والمتمثلة بالجدول رقم (1) وكما يأتي:

³⁶ المؤشرات المستخدمة في تحليل التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية مستخدمة في العديد من اسواق المال

جدول رقم (1)

ت	اسم المؤشر
1	عدد الشركات المدرجة
2	عدد الشركات المتداولة
3	عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)
4	قيمة الاسم المتداولة (مليار دينار)
5	عدد العقود المنفذة
6	عدد الأسهم المدرجة (تريليون سهم)
7	القيمة السوقية (تريليون دينار)

نبذة مختصرة عن سوق العراق للأوراق المالية

تأسس سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون رقم (74) الصادر في 18 نيسان 2004 وافتتح رسمياً في 24 حزيران 2004، والسوق منظمة اقتصادية مستقلة إدارياً ومالياً لا يهدف إلى الربح يعمل وفق المعايير الدولية لأسواق الأوراق المالية، ويتمتع بخصائص السوق الاقتصادية باستخدام أنظمة التداول الإلكتروني والإيداع المركزي منذ عام 2009 وفقاً لمعايير التداول المطبقة في الأسواق الناشئة، ومن أهم أهداف ونشاطات السوق الاتي (التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية: 2017: 7-8).

1. الأهداف:

- أ- تنظيم وتدريب أعضائه والشركات المدرجة في السوق.
- ب- تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة آمنة، فعالة، تنافسية وتنسم بشفافية.
- ج- تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصورة عادلة وف عالية ومنظمة وبضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات.
- د- تنظيم تعاملات أعضائه بكل ما له صلة من بيع وشراء الأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الأطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة.
- هـ- تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.
- و- توعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في العراق.
- ز- التواصل مع أسواق الأوراق المالية في الوطن العربي والأسواق العالمية بهدف تطوير السوق.

2. نشاطات السوق: يمارس سوق العراق للأوراق المالية نشاطه وفق الاتي:

- أ. تنفيذ والمراقبة على تنفيذ قواعد وتعليمات التداول الإلكتروني من قبل المستثمرين وشركات الوساطة والشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في السوق.
- ب. تنظيم خمس جلسات تداول أسبوعياً لبيع وشراء الأوراق المالية.
- ج. يستخدم الأنظمة الإلكترونية المطبقة من شركة NASDAQ OMX ضمن (90) سوق من أسواق الأوراق المالية على مستوى العالم والتي تضمن الاتي:
- ✓ سهولة وسرعة بيع وشراء الأوراق المالية بين المستثمرين والمساهمين من خلال محطات التداول في بغداد واقليم كردستان.
- ✓ انتقال الأموال من المشتري إلى البائع من خلال مصرف المقاصة، وانتقال ملكية الأسهم من البائع إلى المشتري في نفس اليوم والحفظ الآمن على الأوراق المالية من خلال مركز الإيداع الذي يمارس نشاط تسجيل الأسهم وإيداعها إلكترونياً.

- د. مراقبة تنفيذ تعليمات الإفصاح وتعليمات النسب المؤثرة وتعليمات حظر المطلعين.
- هـ. قبول إدراج أسهم الشركات العراقية بعد خضوعها لمصادقة هيئة الأوراق المالية.
- و. الإفصاح ونشر البيانات اليومية والفصلية والسنوية والاحداث الجوهرية وتحليلها وفقاً لمؤشرات بالإضافة إلى استخدام النسب المالية وإصدار دليل الشركات المساهمة سنوياً لبيان المركز المالي لها.

3. المؤشرات المستخدمة في سوق العراق للأوراق المالية:

- أ- **مؤشر عدد الشركات المدرجة والمتداولة في السوق المالي:** ويقصد بها الشركات التي تقوم بطرح أسهمها في السوق المالي من خلال الاكتتاب العام للجمهور والمستثمرين، أما التداول فيعني تداول أسهم الشركة في السوق المالي بيعاً وشراءً إلا أن ذلك يكون مشروطاً بقيام الشركة بالإفصاح عن بياناتها والاحداث الجوهرية سواء على شكل تقارير يومية أو فصلية أو سنوية حسب تعليمات السوق ولا يتم شطب وإيقاف تداول أسهم الشركات المخالفة. والجدول رقم (2) يبين عدد الشركات المدرجة والمتداولة.

للدول الإقليمية والدولية وتكاد تكون متطابقة إلى حد كبير كونها تستخدم لقياس نشاط السوق المالي للشركات المدرجة

والتي تفيد لأغراض التقييم والمقارنة.

جدول رقم (2)

عدد الشركات المدرجة والمتداولة

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشركات المدرجة	85	83	83	98	97	101
عدد الشركات المتداولة	80	79	78	82	75	77
نسبة عدد الشركات المدرجة الى عدد الشركات المتداولة	94%	95%	95%	83%	77%	87%

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة بالتقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية.
يتبين من الجدول ونتائج المؤشر أعلاه الاتي:

- ان نسب عدد الشركات المتداولة التي تفصح الكترونيا الى عدد الشركات المدرجة للأعوام 2012 و 2013 و 2014 كانت جيدة جدا اذ بلغت (94% و 95% و 95%) على التوالي مما يدل على التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح اللازمة حسب قواعد ومعايير السوق المالي.

- انخفاض نسبة عدد الشركات المتداولة والتي تفصح الكترونيا للسنوات (2015 و 2016 و 2017) بنسبة 83 % و 77 % و 87 % على التوالي والسبب يعود الى عدم التزام بعض الشركات بتعليمات الإفصاح الالكتروني مما أدى الى إيقاف ادراج وتداول أسهم تلك الشركات لحين الإيفاء بمتطلبات الإفصاح المطلوبة. وهذا يدل على السياسة الصارمة المتبعة من قبل السوق على ضرورة الالتزام بمبادئ وسياسات الإفصاح والتي تقضي الى توفير المعلومات بالتوقيتات اللازمة للمستثمرين والمساهمين وبالتالي تحقيق كفاءة السوق وتلافي عدم تماثل المعلومات.

ب- مؤشر الأسهم المدرجة والمتداولة: يقيس هذا المؤشر عدد الأسهم المدرجة في السوق وعدد الأسهم المتداولة في السوق وبالتالي معدل دوران السهم للسوق في نهاية السنة المالية من خلال قسمة عدد الأسهم المتداولة على عدد الأسهم المدرجة والجدول رقم (3) يوضح ذلك

الجدول رقم (3) الأسهم المدرجة والمتداولة

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)	626	876	746	619	1038	1215
عدد الأسهم المدرجة (تريليون سهم)	3551	4632	7675	8712	9333	11187
معدل دوران السهم (مرة)	18	19	10	7	11	11

الجدول من اعداد الباحثين

يتبين من الجدول رقم (3) ونتائج المؤشر أعلاه الاتي:

- بلغ معدل دوران الأسهم المتداولة للسنتين 2012 و 2013 (18 و 19 مرة) على التوالي من خلال تداول (626 و 876 مليار سهم) ونسبة 17.6% و 19% من مجموع الأسهم المدرجة والبالغة (3551 و 4632 تريليون سهم).

- بلغ معدل دوران الأسهم المتداولة للسنتين 2014 و 2015 (10 و 7 مرة) من خلال تداول (746 و 619 مليار سهم) ونسبة 9.7% و 7% من مجموع الأسهم المدرجة والبالغة (7675 و 8712 تريليون سهم).

- بلغ معدل دوران الأسهم المتداولة للسنتين 2016 و 2017 (11%) من خلال تداول (1038 و 1215) ونسبة 11% و 10.8% من مجموع الأسهم المدرجة والبالغة (9333 و 11187 تريليون سهم). ويعود التذبذب في ارتفاع معدل الدوران الى الأسباب الآتية:

✓ إيقاف تداول أسهم عدد من الشركات (5 و 16 شركة) على التوالي في عام (2014 و 2015) نتيجة لعدم التزامها بمعايير الإفصاح في المواعيد المحددة من قبل السوق وبالتالي تتم معاقبة تلك الشركات بإيقاف التداول على أسهمها لحين تقديم البيانات الخاصة بها سواء اكانت فصلية او سنوية³⁷.

✓ تأخر بعض الشركات في الإفصاح عن بياناتها، وعدم توزيع مقسوم الأرباح على المساهمين، العجز السنوي لبعض الشركات وتحقيق خسائر مادية نتيجة ضعف الأداء التشغيلي.

ج. مؤشر قيمة الأسهم المتداولة والقيمة السوقية وعدد العقود المنفذة: يبين هذا المؤشر قيمة الأسهم المتداولة وقيمتها السوقية بالدينار العراقي مقرونة بعدد العقود المنفذة والجدول رقم (4) يوضح تلك الأرقام:

³⁷ بموجب القانون العراقي يتوجب على الشركات تقديم حساباتها الختامية خلال مدة (150) يوما من نهاية السنة المالية

السابقة، و (60) يوما بعد انتهاء الفصل السنوي.

الجدول رقم (4)

قيمة الأسهم المتداولة والقيمة السوقية (بالدينار العراقي)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة الأسهم المتداولة (مليار دينار)	745	2371	901	495	516	900
القيمة السوقية (تريليون دينار)	4.664	9.563	7.955	9.265	9.355	10.721
عدد العقود المنفذة	136039	126904	104566	120978	112230	95806

الجدول من اعداد الباحثين

اذ يلاحظ من الجدول رقم (4) تأثير القيمة السوقية للأسهم بقيمة الأسهم المتداولة ارتفاعا وانخفاضا اعتمادا على حركة البيع والشراء، ومن المعلوم بان قيام المستثمرين بأبرام عقود البيع والشراء للأسهم يعتمد بشكل أساسي على كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات سواء من خلال التقارير الفصلية او السنوية فضلا عن نسبة توزيع الأرباح على المساهمين، وبالتالي ينعكس ذلك على القيمة السوقية للسهم من خلال اقبال المستثمرين على شراء أسهم تلك الشركات. اذ ظهر ذلك جليا في عدد العقود المنفذة لعام 2012 والتي بلغت (136039 عقد) بينما انخفض عدد العقود في عام 2013 قياسا الى عام 2012 بنسبة 9% اذ بلغ (126904 عقد)، في حين انخفض عدد العقود المنفذة لعام 2014 الى (104566 عقد)، وبنسبة 8%، بينما ارتفعت عدد العقود في عام 2015 الى (120978 عقد) وبنسبة 15% قياسا الى عام 2014، ومن ثم عاود الانخفاض في عدد العقود المنفذة لعام 2016 ليلبلغ (112230 عقد) وبنسبة 9% قياسا الى عام 2015، وبلغ عدد العقود المنفذة لعام 2017 (95806 عقد)، بانخفاض بلغ (14%) قياسا الى عام 2016. ويلاحظ ان نسب الارتفاع او الانخفاض في عدد العقود المنفذة هي نسب معقولة ومقبولة في السوق العراقي على الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد والذي ينعكس سلبا على رغبة المستثمرين خاصة من غير العراقيين في الاستثمار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد، اذ ان المؤشرات الحالية تشير الى اقبال بصفة أكبر على قطاع المصارف والذي يقود مؤشرات السوق العراقي بنسبة أكبر من باقي القطاعات.

رابعا: اثبات فرضيات البحث: يتضح من نتائج الدراسة التحليلية والمؤشرات المستخدمة في تحليل نشاط الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمعايير المستخدمة في ادراج وشطب الشركات بمثابة اثبات لفرضيتي كفاءة السوق وعدم تماثل المعلومات لان جميع المستثمرين والمساهمين سيكون لديهم نفس الفرصة في الحصول على المعلومات بالكمية والتوقيت المناسبين دون تحيز لحساب طرف على اخر.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا الاستنتاجات

1. تعمل نظرية الوكالة على تحقيق حالة من التوافق النسبي بين حقوق المالكين والمساهمين من جهة ومجالس الإدارات من جهة أخرى من خلال العلاقة التعاقدية التي ترسم خارطة التعامل الإداري والقانوني بين الطرفين.
2. تسعى الفروض التي تقوم عليها نظرية الوكالة بالدرجة الأساس الى تحقيق كفاءة الأسواق المالية وفق معيار العدالة والشفافية في تقديم المعلومات للمستخدمين بالكمية والنوعية المناسبة وبالتوقيتات التي تضمن وصول تلك المعلومات للجميع دون استثناء او تحيز لطرف على حساب طرف اخر.
3. وبالنتيجة عند تحقيق معيار العدالة والشفافية فان حالة عدم تماثل المعلومات ستزول تلقائيا ولن تكون هناك حاجة لاحتكار المعلومات خصوصا الداخلية منها في ظل شعور مجالس الإدارات بتحقيق أهدافهم وحصولهم على الأجور والمكافآت لقاء خدماتهم.
4. وبزوال حالة عدم تماثل المعلومات وتحقيق اهداف جميع الأطراف فان ذلك يعني انتفاء الحاجة الى التكاليف التي يتحملها المالكون لغايات الاشراف والرقابة على تصرفات المدراء وإمكانية توجيهها الى مجالات أخرى مهمة.
5. لن تتحقق تلك الأهداف الا عن طريق الإفصاح سواء اكان تقليديا ام الكترونيا، وبما ان الإفصاح التقليدي يتطلب جهدا ووقتا أكبر فان الإفصاح المحاسبي الالكتروني هو الأنسب لتحقيق تلك الأهداف في حالة الالتزام بالمعايير والمقومات التي يقوم عليها ومن أبرزها تصميم مواقع الكترونية خاصة بالشركة او على شبكة الانترنت والتي تكون أكثر فاعلية لاطلاع أكبر عدد ممكن من المستخدمين على المعلومات التي يتم نشرها على تلك المواقع.
6. أظهرت نتائج الدراسة التحليلية الاتي:

أ. بلغت نسبة عدد الشركات المتداولة التي تفصح الكترونيا الى عدد الشركات المدرجة للأعوام 2012 و 2013 و 2014 (94% و 95% و 95%) على التوالي مما يدل على التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح اللازمة حسب قواعد ومعايير سوق العراق للأوراق المالية.

ب. انخفضت نسبة عدد الشركات المتداولة والتي تفصح الكترونياً للسنوات 2015 و 2016 و 2017 بنسبة (83 % و 77 % و 87 %) على التوالي والسبب يعود الى عدم التزام بعض الشركات بتعليمات الإفصاح الالكتروني مما أدى الى إيقاف ادراج وتداول أسهم تلك الشركات لحين الإبقاء بمتطلبات الإفصاح المطلوبة.

ت. بلغ معدل دوران الأسهم المتداولة للسنتين 2012 و 2013 (18 و 19 مرة) على التوالي من خلال تداول (626 و 876 مليار سهم) وبنسبة 17.6 % و 19 % من مجموع الأسهم المدرجة والبالغة (3551 و 4632 تريليون سهم).

ث. بلغ معدل دوران الأسهم المتداولة للسنتين 2014 و 2015 (10 و 7 مرة) من خلال تداول (746 و 619 مليار سهم) وبنسبة 9.7 % و 7 % من مجموع الأسهم المدرجة والبالغة (7675 و 8712 تريليون سهم).

ج. بلغ معدل دوران الأسهم المتداولة للسنتين 2016 و 2017 (11 %) من خلال تداول (1038 و 1215) وبنسبة 11 % و 10.8 % من مجموع الأسهم المدرجة والبالغة (9333 و 11187 تريليون سهم).

ح. يرجع التذبذب في معدل دوران الأسهم الى الاتي:

✓ إيقاف تداول أسهم عدد من الشركات (5 و 16 شركة) على التوالي في عام (2014 و 2015) نتيجة لعدم التزامها بمعايير الإفصاح في المواعيد المحددة من قبل السوق وبالتالي تتم معاقبة تلك الشركات بإيقاف التداول على أسهمها لحين تقديم البيانات الخاصة بها سواء اكانت فصلية او سنوية.

✓ تأخر بعض الشركات في الإفصاح عن بياناتها، وعدم توزيع مقسوم الأرباح على المساهمين، العجز السنوي لبعض الشركات وتحقيق خسائر مادية نتيجة ضعف الأداء التشغيلي.

خ. بلغت عدد العقود المنفذة في عام 2012 (136039 عقد) بينما انخفض عدد العقود في عام 2013 قياساً الى عام 2012 بنسبة 9 % اذ بلغ (126904 عقد)، في حين انخفض عدد العقود المنفذة لعام 2014 الى (104566 عقد)، وبنسبة 8 %، بينما ارتفعت عدد العقود في عام 2015 الى (120978 عقد) وبنسبة 15 % قياساً الى عام 2014، ومن ثم عاود الانخفاض في عدد العقود المنفذة لعام 2016 ليلبلغ (112230 عقد) وبنسبة 9 % قياساً الى عام 2015، وبلغ عدد العقود المنفذة لعام 2017 (95806 عقد)، بانخفاض بلغ (14 %) قياساً الى عام 2016.

ثانياً التوصيات:

1. تشجيع الشركات المساهمة على ادراج أسهمها في السوق المالي بهدف تنشيط الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. ضرورة وضع قواعد لحوكمة الشركات من خلال قانون او تشريعات واضحة تكون مرجعاً لكل الشركات المدرجة في السوق وبما يحقق العدالة والشفافية لجميع الأطراف ذات العلاقة.
3. وضع معايير خاصة بالإفصاح الالكتروني تستند الى المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق وبما يضمن العرض العادل للمعلومات وامكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.
4. إقامة ندوات وورش العمل حول التأثيرات الإيجابية للإفصاح المحاسبي الالكتروني وبمشاركة قطاعات واسعة من المستثمرين وأصحاب الشركات والمحللين الماليين والباحثين وأساتذة الجامعات بهدف إيجاد الوسائل التي تشجع على ممارسة وتطبيق ضوابط واليات الإفصاح المحاسبي الالكتروني.
5. اجراء دراسات مستقبلية حول دور وفاعلية الإفصاح المحاسبي الالكتروني في محاربة كافة أوجه الفساد الإداري والمالي.

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق والنشرات الرسمية

1. التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية 2017.
- ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية
1. صالح، موسى محمد عبد الله، 2015، الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي، أطروحة دكتوراه، كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، لبنان.
2. البوجي، سليم ممدوح سليم، 2015، مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل "دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير، كلية التجارة والتمويل، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين.
3. عومرية حماش، 2015، أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاوي، سعيدة، الجزائر.
4. الغرابوي، سلوى احمد، 2007، تقييم دور الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
5. التميمي، عباس حميد يحيى، 2008، أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثالثاً: البحوث والدوريات

1. والي، محمد زيدان إبراهيم، 2013، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 17، عدد خاص، جمهورية مصر العربية.
2. دلال باشي، انصاف محمود والدباغ، احمد وجيه، 2013، دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفوء، سوق الأسهم السعودي انموذجا، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، ملحق العدد 113، ص 146 – ص 162، جامعة الموصل، العراق.

ج

رابعاً: المؤتمرات والندوات

1. الساعدي، مؤيد والبياتي، قاسم علي عمران، 2012، فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري منظور إداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف في محافظة بابل، المؤتمر العلمي الأول، جامعة مسيلة، الجزائر.
2. رمضان، نادر يونس والشجيري، محمد حوش علاوي (2009)، دور الإبلاغ المالي الإلكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية لأراء عينة من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في إقليم كوردستان العراق، المؤتمر العلمي العاشر لكلية الرافدين الجامعة، العراق.
3. عبد الوهاب، إبراهيم طه، (2005)، تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية، المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة فيلادلفيا، 15-16/3، عمان، الأردن.
4. احمد، محمد عزام عبد المجيد، 2016، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني - المفهوم - الدوافع - المنافع - المخاطر / دراسة نظرية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث لشباب الباحثين في الجامعات المصرية، جامعة الوادي، كلية التجارة، ص 8-9.
5. نوري، بتول محمد وسلمان، علي خلف، 2014، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
6. جون د. سليفان، مؤسسة التمويل الدولي، 2008، البوصلة الأخلاقية للشركات - الدليل السابع - منتدى حوكمة الشركات الدولي، ص 1 – ص 55.
7. الشحادة، عبد الرزاق وحيدان، عبد الناصر، 2005، دور المعرفة المحاسبية في تشجيع ثقافة الاستثمار في أسواق راس المال العربية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، 25/27 نيسان، عمان الأردن.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. موقع المعاني الإلكترونية، بدون سنة نشر، مقالة عن تعريف ومعنى إفصاح في معجم المعاني الجامع، <https://www.almaany.com>
2. دباش، ايمان عبد القادر، 2016، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ودوره في تعزيز جودة المعلومة المالية، مقالة منشورة على شبكة الانترنت، <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle>
3. أبو خلف، محمد، 2017، نظرية الوكالة، مقالة منشورة على شبكة الانترنت، <https://mawdoo3.com> ص 1.
4. محلب، فايزة ولعقون، سليم، 2017، أهمية وظيفة مراقبة التسيير كآلية لحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مقالة منشورة على شبكة الانترنت، <http://univ-blida2.dz/en/wp-content/uploads/sites>

سادساً: الكتب

1. الشيرازي، عباس مهدي، 1990 "نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
2. حماد، طارق عبد العال، 2008، "حوكمة الشركات"، الدار الجامعية، القاهرة.